لاستيما في ظل وجود بوادر تصعيد

بين الطرفين بعد اتهام حكومة الوفاق،

واجهة الإسلاميين في ليبيا، للجيش

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بالنيابة مساء الخميس، إن "الوقت ليس في صالحنا" في إشارة صريحة

إلى إمكانية انهيار اتفاق وقف إطلاق

وأضافت ويليامـز، بعد لقاء جمعها

بوزيس الخارجية المغربية الناصس

بوريطة، "يجب علينا العمل بشكل

جماعيى مع جميع أصدقاء ليبيا

للتوصل إلىٰ حل سياسي شامل، كما

وأشارت ويليامن، إلى أن "بيان

رئيس المجلس الرئاسي لحكومة

الوفاق فايــز الســراج، ورئيس مجلس

النواب عقيلة صالح اللذين دعوا فيه إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى

العملية السياسية، كان بيانا شيحاعا

واعتبرت أنه "لفترة طويلة، كانت

لبيبا قضية دولية، ولدينا الآن فرصة

لجعلها شائنا ليبيا"، مضيفة "أنا جدّ

سعيدة بالمشاورات التي قمت بها برفقة

السيد بوريطة، وواثقة من إمكانية

العمل معا من أجل بناء هذا الحوار

كما ثمنت ويليامز الجهود التي

بذلها المغرب من أجل وقف التصعيد

فى ليبيا حيث دفعت الرباط لفترة طويلة

نحو اتفاق "الصخيرات 2" قبل أن يتم

الإعلان عن وقف إطلاق النار وهو إعلان

هش تتخوف العديد من الأوساط من

بتواجدي في المغرب لأنهم يدركون أن

للمملكة تاريخا رائعا في دعم العمليات

الأمميــة"، خاصــة وأن المغرب هو مهد

وزير خارجيته دعمه للجهود الأممية

الرامية لحلحلة الأزمة الليبية مؤكدا

أنه تم إحراز "بعض التقدم" وتهدئة

وأشار بوريطة، خلال مؤتمر

صحافي عقب مباحثاته مع ويليامز، إلىٰ

ومن جهته، جدد المغرب على لسان

اتفاق الصخيرات السياسي.

وقالت إن "الليبيين سعداء للغاية

الشامل وهذا التاريخ الليبي".

للغاية يجب أن نواكبه".

يراه الليبيون ومن أجل اللَّيبيين".

وقالت ستيفانى ويليامز، رئيسة

جهود دولية وأممية

لتثبيت وقف إطلاق النار

في ليبيا

جدل في تونس حول خضوع الهيئات الدستورية لقرارات السلطة التنفيذية

رئيس هيئة مكافحة الفساد يرفض الامتثال لقرار إعفائه

لا يزال قرار إعفاء شوقى الطبيب، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يثير الكثير من الجدل فى تونس لاسيما فى ظل تمسكه بمواصلة مهامه على رأس الهيئة مقابل تصعيد رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ، ما جعل النقاش العام يتمحور حول سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات الدستورية ومالات هذه السيطرة.

خالد هدوی

🥏 تونــس - أثارت عمليــة إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد في تونس شوقي وأن المعنى بالأمر رفض ذلك معتدرا أنه ليس من حق رئيس حكومة تصريف الأعمال القيام بذلك، ما فتح نقاشا عاما حول صلاحيات الهيئات الدستورية والتسميات والإعفاءات صليها.

ورفضت النيابة العمومية طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ الإذن منها لاستعمال القوة العامة لتطبيق قرار تعيين القاضي عماد بوخريص رئيسنا جديندا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خلفا للعميد شوقى الطبيب المقال.

ودعت الخميس رئاسة حكومة تصريف الأعمال في بلاغ لها إلى تسريع انتخاب الهيئة الدستورية المعنية بمكافحة الفساد لسد جميع منافذ التأويلات ولمزيد تعزيز استقلاليتها، مطالبة جميع الأطراف بالالتزام بعلوية القانون وتطبيق أمر التسمية فور



وفى المقابل أعلن الطبيب الخميس رفضه لقـرار الإقالة وتقدُّمه بالطعن فيه لدى المحكمة الإدارية.

وذكرت مصادر مطلعة أن مكتب الضبط الخاص بالنيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس لم يسبجل بتاريخ الخميس ورود أي طلب كتابي رسميا من رئاسة الحكومة للإسعاف باستعمال القوة العامة لإخراج رئيس . هنئة مكافحة الفساد المقال شـوقى الطبيب من مقر الهيئة وتنصيب رئيسها

ويطرح تمسك الطبيب بمنصبه قانونية قرار الإقالة من عدمها، ومدى مخالفته للدستور والقانون ولمبدأ تفريق السلط والتوازن في ما بينها، فيما اعتبره مجلس الهيئة اعتداء صارخا على سلطة الهيئات المستقلة واغتصابا لصلاحيات

واعتبر المجلس أن القرار المذكور فيه تعدّ على القانون وانتهاك صارخ لجهة قطعه مدّة نيابية لرئيس الهيئة مقررة بست سنوات، وهي نيابة غير قابلة للقطع ولا للتجديد، وبالتالي محصّنة من كل تدخل صادر عن السلطة التنفيذية ضمانا لميدأ استقلالية الهيئات المستقلة.

ويرى مراقبون أن القرار اتخذ لتحقيق غايات سياسية تصل إلى تصفية الحسابات والتشفى والتنكيل برئيس الهيئة تبعا لتعهده بملف تضارب المصالح وشبهات فساد مالي وإداري متعلق بالفخفاخ.

وأفاد المحلل السياسي خليل الرقيق، أنه يجب التفريق بين الجانب القانوني والأخلاقي الذي رافق قرار الإقالة، باعتبار أن رئيس حكومة تصريف الأعمال يحق له التعيين كما يحق له العزل والإقالة.

وأضاف الرقيق في تصريح لـ"العرب"، أن "الفخفاخ تصرف بمزاجية شديدة وانفعال كبير كرد فعل سياسى ضد شــوقى الطبيب الذي أثار مؤخرا شــبهة تضارب المصالح ضد الفخفاخ، وكان به أن يترفع علىٰ مثل هذه الممارسات".

الهيئات القضائية ممثّلة في محكمة

مغادرة الحكومة الحالية)، وشبهات قانونيته في ظل اختلاف وجهات النظر.

أحمد صواب "أن قرار الإقالـة مخالف للقانون ويتسم بعدة خروقات".

"هناك اعتداء صارخ على نص الدستور

وفى الاتجاه ذاته ذهب أستاذ القانون الدستوري الصادق بالعيد واعتبر في تصريــح إعلامــي، أن قــرار إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفسساد شوقى الطبيب غير دستوري. كما أوضح أن رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ تجاوز صلاحيات حكومة

تصريف الأعمال. وفتحت هذه الإقالة نقاشا كبيرا حول "سطوة" السلطة التنفيذية (الرئيس

الفخفاخ يدشن صراع السلطة التنفيذية مع الهيئات الدستورية وتساءل المحلل السياسي عن دلالات توقيت الإقالة، قائلا "لماذًا تمت إقالة شُــوقي طبيب الآن"، لافتا إلىٰ أن "تأخير إنجاز الهيئات السياسية في تونس هو عمل مقصر من الأحراب والحكومات المتعاقبة خصوصا، فضلا عن كون

> الهيئات هي نوع من السلطة الموازية التي تمارسها الأحزاب". ولم يثر القرار جدلا سياسيا فقط بخصوص توقيت هذه الإقالة، (قبيل تصفية الحسابات باعتبار تعهد الهيئة بملف تضارب المصالح للفخفاخ، بل أثار أيضا نقاشا قانونيا بين المختصين حول

واعتبر القاضى الإداري السابق

وأضاف في تصريح لـ"العرب"،

الحكومة) في تونيس على

وإضعاف موقفهم، وهـي طريقة لا تخرج

الهدئات الدستورية خاصة أن هناك من بينها هيئات وقتية. واعتسر خليل الرقيق أن الهيئات

"مؤسسات لإحداث توازنات سياسية، ولكن سيطرت عليها الطبقة السياسية". وأضاف "لا بد من استقلالية هذه الهيئات تماما وتخليصها من سيطرة الكتل البرلمانية حتى لا تخضع لإملاءات لوبي سياسي معين. عليها أن تحوي

كفاءات وشنخصيات منتخبة". وأوضح صواب أن السلطة التنفيذية ليس من دورها تنصيب أسماء وإعفاء أخرى في هذه الهيئات.

وقال "قرار إقالة شوقى الطبيب تضمن العديد من الخروقات أهمها أنه لم يحترم المرســوم 120 لســنة 2011، وخالف روح القانون بخصوص الهيئات الدستورية المستقلة عن السلطة التنفيذية".

وينص الفصل 125 من الدستور التونسى الذي تم إقراره في 2014 علىٰ أن الهيئات الدستورية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية و"تُنتخّب من قبل مجلس نواب الشعب بغالبية معززة".

وفي معرض حديثه عن سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات الدستورية اعتبر صواب أن "الدستور التونسي تقدمي جدا لكنه مُنى بطبقة سياسية ضُعيفة". وقال "الطبقة السياسية والبرلمان في الدرك الأســفل من ثقــة التونســيين"، وذلك في اشسارة إلى عدم تمكن هؤلاء من البت في مصير هذه الهيئات التي ولدت من رحم لانتقال الديمقراطي الد

모 الرباط - تحاول العديد من الأطراف أن المغرب عمل في السيابق، في إطار الاتفاق السياسي للصخيرات، مع الأمم المعنية بالأزمة الليبية الضغط على المتحدة وتحت مظلتها، وأنه سيعمل الفرقاء من أجل العودة إلى طاولة مستقبلا مع الأمم المتحدة باعتبارها الحوار وذلك في مساع لإنقاذ اتفاق المظلـة الوحيدة المناسـبة لإيجاد حل وقف إطلاق النار المُعلَن عنه في وقت سابق واستئناف العملية السياسية

وبالرغم من إعلان وقف إطلاق النار إلا أن التصعيد بين طرفى النزاع قد يعود إلى الواجهة لاسيما بعد اتهام ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية للجيش الليبي باستهداف ميليشياتها قبالة سرت الخميس.

وأمام هذه التطورات التي تنذر بتصعيد محتمل ولاسيما بعد أن ضيقت الاحتجاجات الخناق على حكومة فايز السراج في طرابلس، تتحرك العديد من الأطراف لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلىن عنه رئيس حكومــة الوفاق

قد يعود لاسيما بعد اتهام حكومة الوفاق للجيش باستهدافها قبالة سرت

مستجدات الوضع في ليبيا ومالي"

حمايــة وتأمين ســرت التابعة لحكومة السراج قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر بمحاولة استهدافها بأكثر مـن 12 صاروخا من نـوع غراد وهو ما

المسلماري بنفلى هذه المزاعلم متهما حكومة الوفاق بالتجهيز لعملية مستقبلية للتغطية على مظاهرات

الموالون لبنكيران يريدون العودة إلى عهده

👤 الرباط - دعا القيادي بحرب العدالة والتنمية، عبدالعالى حامي الدين، إلى مؤتمر استثنائي للحزب، بعد تحميله القيادة الحالية للحرب والحكومة مســؤولية الفشــل في إدارة الشان العام، والتنصل من حصيلة الولاية الحكومية الحالية التي يقودها حزبه، موجها رسائل إلى من يهمة الأمر بأنه ينبغي أن "يكونوا جاهزين لهذا المؤتمر التصحيحي".

ويرى مراقبون في خطوة حامي الدين المقرب من الأمين العام ورئيس الحكومة السابق، عبدالإله بنكيران، محاولة انتقامية مما يسمئ بالتيار الموالي لسعدالدين العثماني، للعودة إلى الواجهة باستغلال الظروف التي تعيشها البلاد بسبب كورونا، حيث قال إن "القوى الحية هي التي تعرف التقاط اللحظة التاريخية لإجراء التغييرات الضرورية".

وأكد مصدر من داخل العدالة و التنمية، أن قيادات تعمل جاهدة للدفع ب "بروفايل" قريبا من بنكيران لتسويقه كشخصية لها مواصفات قيادة الحزب، موضحا أن هذا السيناريو تم الاشتغال عليه منذ عامين للعودة بالعقيدة البنكيرانية من وراء الكواليس.

وقال حامى الدين الذي حل ضيفا على ملتقىٰ شبيبة حزبه، الأربعاء، إنه خلال

الولاية الأولى للحزب في تدبير الشان العام، التي قادها رئيس الحكومة السابق "عبر الشعب عن دعمه للتجربة".

ويرى مراقبون أنه يصعب على بنكيران العودة إلى قيادة الحكومة لأنه أخلد تقاعده، ولكن قلد يكون له دور توجيهي داخل الحزب وهده المحاولة للضغط باسمه لمكاسب انتخابية من خلال استمالة الناخبين بالتنصل من تبعات هذه المرحلة.

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، بجامعة ابن طفيل، في

العملة الواحدة فهي تريد زعيما مثل بنكيران يؤجج التعاطف الشعبي، وإظهار العثماني بمنطق الرجل الضعيف، وأنه ليس هو رئيس الحكومة الفعلى". وبحسب رشيد لزرق، فكَّلام حامى الدين يدخل ضمن منطق متفق عليه بشكل مسبق، بغاية تجاوز الخصوم السياسيين داخل وخارج الحزب

عـن تكتيك العدالـة والتنمية في التنصل

حصيلة العثماني السلبية تمهد الطريق لعودة بنكيران

من المســؤولية السياسية، كخطة الدفاع تصريح لـ"العـرب"، أن "قيـادة حــزب الأولئ إلئ جانب ادعاء المظلومية وإيهام العدالة والتنمية تريد اللعب بوجهي السرأي العسام أنهم يريدون الديمقراطية لكسب تأبيد المتعطشين للحرية.

وكعادته في الدفاع عن منجزات حزبه رفض حامى الدين تقييم حكم العدالة والتنمية خلال السنوات العشر الماضية، مستحضرا لغة المظلومية وهو يتحدث بأن الولاية الحالية التي يقودها العثماني انطلقت في ظروف خاصة، وتعرض فيها الحزب لمشاكل، وسبجلت خلالها البلاد تراجعات، مبرزا أن "هذه التجربة تتحملها الهيئات التقريرية للحزب".

ولفت متابعون، أن حامى الدين والتيار التابع له يعمل على واجهتين، الأولئ توريط تيار الوزراء أمام قواعد الحزب والسرأي العام في الفشسل الذريع الذي سـجلته فـي تدبيـر الجائحة وفي عدد من الملفات ذات طبيعة سياسية واجتماعية، ومن جهة ثانية، الحفاظ علىٰ التعاطف مع العدالة والتنمية كحزب يدافع عن مصالح المواطن.

ولعل حاميى الدين والتيار المعارض داخل الحزب استشعر خطورة الوضع على العدالة والتنمية على المستوى الانتخابى بعد اقتراب الاستحقاقات، ولهذا دفع باقتراح المؤتمر الاسستثنائى مع ما سيخلفه من معارك داخلية بين الموالين للقيادة الحالية والسالفة.

모 نواكشوط - أكد الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز في نواكشوط أنه ضحية "تصفية حسابات" و"اعتقال تعسفى" وذلك في أول تعليق لــه بعد ثلاثة أيــام من خضوعه للاستجواب لدى الشرطة استغرق أسبوعا بسبب شبهات في فساد.

وقال ولد عبدالعزيز في مؤتمر صحافى عقده الخميس "أنا ضحية تصفية حسابات لكنني سادافع عن

وأضاف ولد عبدالعزيز، الذي تولى الرئاســة فــي موريتانيا مــن 2008 إلىٰ 2019، "أمضيت سبعة أيام في اعتقال تعسفى جائر مع أنني جئت طوعا بسيارتي إلىٰ (مقر جهاز) أمن الدولة".

وتعد هذه التصريحات الأولى التي أدلئ بها الرئيس السابق منذ استقالته من السلطة في أغسطس 2019. وقال ولد عبدالعزيز "لم أجب على أي ســؤال لأن الإجـراء غير قانوني"، مؤكـدا ثقته في القُضاء الموريتاني.

وتوجه الرئيس السابق في 17 أغسطس إلى مقر المديرية العامة للأمن الوطني ردا على استدعاء. وفي نهاية استجواب الشرطة في 24 أغسطس لم توجه إليه تهمة لكن تمت مصادرة جواز سفره. وقال محاميه تقى الله عايدة إنه منع من مغادرة نواكشوط.

وكانت السلطات الموريتانية أفرجت فجر الاثنين عن الرئيس السابق مع وضعه تحت المراقبة، وذلك بعد

ورئيس البرلمان عقيلة صالح. بالرغم من إعلان وقف إطلاق النار إلاأن التصعيد

والخميس تباحث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الجزائري عبدالمجيد تبون حول تطورات الوضع

وجاء في بيان عن الرئاسة الحزائرية "رئيس الجمهورية السيد عبدالمجيد تبون، تلقى اليوم مكالمة هاتفية من نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، بحث خلالها الرئيسان تطور العلاقات بين البلدين، وتناولا على وجه الخصوص

والأربعاء اتهمت غرفة عمليات

وردّ الناطـق باسـم الجيـش أحمد

واندلعت منذ أيام احتجاجات متصاعدة ضد حكومة الوفاق في طرابلس، تنادي بتحسين الأوضاع المعيشية ووضع حدّ للفساد.

رئيس موريتانيا السابق يؤكد

أسبوع من توقيفه علىٰ ذمــة التحقيق حول "شبهات فساد". ونقلت وسائل إعلام محلية، عن أحد محامى الرئيس السابق قوله "أؤكد لكم إطلاق سراح موكلي، وهو الآن في

ونقل موقع الأخبار (خاص) عن مصدر رسمى قوله "الرئيس السابق (63 عاما) أطلق سراحه بناء على ضامن إحضار، مع وضعه تحت المراقبة المباشرة لشرطة الجرائم الاقتصادية، وسحب جواز سفره، ومنعه من مغادرة العاصمة نواكشوط".

والاثنين الماضي، أوقفت الشيرطة ولد عبدالعزيز، بناء على تقرير صدر عن لجنة تحقيق برلمانية تضمن اتهامات للرئيس السابق بوجود شبهات فساد. وسبق أن استجوب الأمن الموريتاني العديد من المسؤولين وبعض المقربين من الرئيس السابق، من ضمنهم موثق عقود ومحاسب لهيئة الرحمة التي أسسها نجله، وفق الموقع الإخباري المحلى "صحراء ميديا".

وتوليى ولد عبدالعزيز السيلطة في موريتانيا التي يبلغ عدد سكانها 4.5 ملايين نسمة في انقلاب عسكري في 2008. وفاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية في 2009 و2014.

وكان الرئيس الحالى محمد ولد الشييخ الغزواني النذي تولئ المنصب خلفا له في أغسـطس 2019، مدير مكتبه ووزير الدفاع في عهده.